

Distr.: General
23 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البندان ١٤٦ و ١٦٤ من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس
الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

أداء ميزانية تمويل الدعم المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢،
والميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي
في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/
يونيه ٢٠١٤

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٩١ ٠٩٢ ٧٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٢٨٧ ٧٥٧ ٤٠٠ دولار	نفقات الفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٣ ٣٣٥ ٣٠٠ دولار	الرصيد الحر للفترة ٢٠١٢/٢٠١١
٤٣٦ ٩٠٥ ٠٠٠ دولار	اعتمادات الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
٤٣٤ ٢٣٣ ١٠٠ دولار	النفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(أ)
٢ ٦٧١ ٩٠٠ دولار	الرصيد الحر المقدّر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(أ)
٤٤٨ ٤٣٩ ٢٠٠ دولار	الاقتراح المقدم من الأمين العام للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
٤٣٩ ٠٧١ ٠٠٠ دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.	



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - يترتب على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ أدناه انخفاض بمبلغ ٢٠٠ ٣٦٨ ٩ دولار في الميزانية المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/ يولييه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/712). وتقدم اللجنة توصياتها وملاحظاتها بشأن قضايا محددة، عند الاقتضاء، في الفقرات الواردة أدناه.

٢ - اجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في تمويل البعثة بممثلي الأمين العام، الذين قدموا لها معلومات وتوضيحات إضافية، واختتمت عند تلقي ردود خطية في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية والوثائق التي استعانت بها كمعلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على التعليقات والتوصيات المفصلة للجنة الاستشارية بشأن النتائج التي توصل إليها مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وملاحظاتها وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في تقريرها ذوي الصلة (A/67/782 و A/67/780 على التوالي).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يولييه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٣ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٣٠٦، مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٩٢ ٢٩١ دولار (صافيه ٩٠٠ ٧٠١ ٢٨٧ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يولييه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وبلغ مجموع النفقات للفترة مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٧٥٧ ٢٨٧ دولار (صافيه ٢٠٠ ٤٦٣ ٢٨٤ دولار). وأسفر ذلك عن رصيد حر قدره ٣٠٠ ٣٣٥ ٣ دولار، يمثل بالقيمة الإجمالية نسبة ١,١ في المائة من المبلغ المعتمد. ويرد تحليل للفروق في الفرع الرابع من تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يولييه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/67/600).

٤ - ويُعزى النقص في النفقات بالدرجة الأولى إلى ما يلي:

(أ) المرافق والهياكل الأساسية (٧٠٠ ٦٥٤ ١٩ دولار): انخفاض الاحتياجات المتعلقة بخدمات البناء، والوقود، والزيوت ومواد التشحيم، وتحت بند خدمات التعديل والتجديد؛ وقوبل انخفاض الاحتياجات جزئيا بزيادة في الاحتياجات المرتبطة بشراء مرافق جاهزة؛

(ب) الخدمات الطبية (٦٠٠ ٢٣٧ ٢ دولار): انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخدمات الطبية، وشراء إمدادات أقل؛ وقبول انخفاض الاحتياجات جزئياً بزيادة في الاحتياجات المرتبطة بشراء معدات طبية.

٥ - وتُعزى الزيادة في الاحتياجات بالدرجة الأولى إلى ما يلي:

(أ) الاتصالات (٨٠٠ ٧٧٨ ٦ دولار): شراء معدات اتصالات وتقديم خدمات الإعلام، وقوبلت زيادة الاحتياجات جزئياً بانخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالاتصالات التجارية؛

(ب) النقل البري (٦٠٠ ٥١٠ ٥ دولار): شراء مركبات، وقوبلت زيادة الاحتياجات جزئياً بانخفاض في الاحتياجات اللازمة لإجراء إصلاحات وأعمال صيانة؛

(ج) الموظفون الدوليون (٢٠٠ ٩٦٦ ٤ دولار): تحت بندي المرتبات والتكاليف العامة للموظفين، وهو ما يُعزى إلى التعجيل بالاستقدام. وبلغ متوسط معدل الشغور الفعلي ١٤,٣ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٢٠ في المائة.

٦ - وتحت بند تكنولوجيا المعلومات الوارد في الفرع ثانياً - واو من تقرير الأداء (A/67/600)، يُذكر أن مكتب دعم البعثة وفر خدمات الدعم والصيانة لما عده ٦١٢ حاسوباً مكتيباً، و ٣٩٥ حاسوباً محمولاً صغيراً. وخلال فترة أداء الميزانية، كان لمكتب دعم البعثة ١٤٤ موظفاً دولياً، و ١٠٧ موظفين وطنيين، وموظف مؤقت واحد. وعند الاستفسار عن المعدل المرتفع للحواشيب قياساً إلى الموظفين المدنيين، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الحواشيب جرى توفيرها أيضاً للموظفين النظاميين وللموظفين المدنيين من غير موظفي الأمم المتحدة مثل المقاولين والموظفين المدنيين التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٧ - وعند الاستفسار عن انخفاض متوسط التكاليف الفعلية للمرتبات عن تلك المدرجة في الميزانية تحت بند الموظفين الوطنيين، الأمر الذي أفضى إلى فرق قدره ١ ٩١١ ٠٠٠ دولار (أو ٣٢,٢ في المائة) (انظر A/67/600، الفقرة ٣٩)، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بالنسبة إلى موظفي الخدمة العامة الوطنية، استند مستوى التمويل في الميزانية المعتمدة إلى استقدام موظفين وطنيين برتبيتي خ ع-٦ و خ ع-٧، بينما استقدم مكتب دعم البعثة ٨١ في المائة من موظفيه برتبة أدنى من رتبة خ ع-٦، وهو ما أفضى إلى الجزء الأكبر من انخفاض النفقات عما هو مقرر تحت بند الموظفين الوطنيين. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأنه استناداً إلى الخبرة المكتسبة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، عدّل مكتب دعم البعثة مستوى

التمويل المتعلق بموظفي الخدمة العامة الوطنية في ميزانية ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى رتبة خ ع-٤. ويتألف مستوى الشغل الفعلي للوظائف في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ من نسبة ٣٢ في المائة من موظفي الخدمة العامة الوطنية عند رتبة خ ع-٤ وما دونها؛ و ٦٨ في المائة عند رتبة خ ع-٥ وما فوقها. وقد شُرح أن الممارسة المعمول بها بشأن ميزنة مستوى الخدمة العامة الوطنية هو استخدام المتوسط الفعلي لرتبة ودرجات موظفي الخدمة العامة الوطنية بالنسبة لكل بعثة، وتطبيق قاعدة زيادة درجة واحدة في فترة الميزنة المقبلة.

٨ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية على المعلومات الواردة في تقرير الأداء (A/67/600) بشأن كل وجه من وجوه الإنفاق، حسب الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/712) في الفقرات الواردة أدناه.

ثالثا - معلومات عن الأداء خلال الفترة الحالية

٩ - أبلغت اللجنة الاستشارية أن مجموع المبالغ المقسمة على الدول الأعضاء كأئصبة مقررته لمكتب دعم البعثة منذ إنشائه بلغ ٦٠٠ ٠٠٠ ١٠٤ دولار في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣. وكانت المبالغ المقبوضة في نفس التاريخ ٦٤٣ ٠٠٠ ٩٦٠ دولار، وبقي رصيد مستحق قدره ٩٥٧ ٠٠٠ ١٤٣ دولار. وتلاحظ اللجنة بقلق أن الوضع النقدي لمكتب دعم البعثة بلغ ٧٠٠ ٠٠٠ ٢٩ دولار في ٤ آذار/مارس ٢٠١٣، وهو لا يغطي الاحتياطي النقدي التشغيلي لمدة ثلاثة أشهر البالغ ٣١٥ ٠٠٠ ٤٧ دولار (أي ما يمثل عجزا قدره ٦١٥ ٠٠٠ ١٧ دولار). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة دأبت على تأكيد ضرورة أن تفي جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية في حينها بالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (انظر القرار ٢٩٣/٦٥)^(١).

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الرصيد المستحق عن المعدات المملوكة للوحدات بلغ ٤٤٣ ٠٠٠ ٩ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتشير اللجنة إلى أن مجلس الأمن قرر، في قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، توسيع مجموعة عناصر الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي لتشمل سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، بما في ذلك عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها.

(١) انظر أيضا قرارات الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤ و ٢٣٦/٦٢ و ٢٥٣/٥٦ و ٢٤٩/٥٤.

١١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أن حالة شغل الوظائف في مكتب دعم البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ كانت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ على النحو التالي:

الفئة	الوظائف المأذون بها ^(أ)	الوظائف المشغولة	معدل الشغور (بالنسبة المئوية)
أفراد الوحدات العسكرية	١٧ ١٨١	١٧ ١٨١	-
شرطة البعثة	٢٧٠	٩٣	٦٥,٦
الشرطة المشكلة التابعة للبعثة	٢٨٠	٢٨٠	-
الوظائف			
الموظفون الدوليون	٢٢٣	٢٠٧	٧,٢
الموظفون الوطنيون	١٥٢	١٢٥	١٧,٨

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به للفترة.

١٢ - وزُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تبين النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ مع بيان أسباب الفروق. وبلغت نفقات الفترة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ ما قدره ٤٠٠ ٦١٧ ٢٥٩ دولار. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، يُتوقع أن يبلغ مجموع النفقات التقديرية ١٠٠ ٢٣٣ ٤٣٤ دولار مقابل الاعتمادات البالغة ٩٠٥ ٠٠٠ ٤٣٦ دولار، الأمر الذي يُتوقع معه بقاء رصيد حر قدره ٩٠٠ ٢٦٧١ دولار.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٣ - أذن مجلس الأمن لمكتب دعم البعثة، في قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، بتزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بمجموعة عناصر الدعم اللوجستي، ومدد هذه الولاية في قرارات لاحقة. ومدد المجلس في قراره الأخير ٢٠٩٣ (٢٠١٣) ولاية البعثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤. واتفق المجلس مع الأمين العام على أن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال قد أنجز ولايته وأن الألوان لحله، واتفق معه كذلك على أنه ينبغي الاستعاضة عن المكتب ببعثة سياسية خاصة موسعة جديدة في أقرب وقت ممكن. وقرر المجلس أيضاً إدماج مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إطار بعثة الأمم المتحدة الجديدة، مع مواصلة رئيس

المكتب رفع تقارير إلى إدارة الدعم الميداني عن تقديم مجموعة عناصر الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي، وتقارير إلى الممثل الخاص للأمين العام عن الدعم اللوجستي المقدم لبعثة الأمم المتحدة الجديدة وعن المسائل المتعلقة بالسياسات أو الشؤون السياسية الناشئة عن مهام المكتب ذات الصلة بولاية بعثة الأمم المتحدة الجديدة. وأبلغت اللجنة خلال جلسة الاستماع بأن الولاية الجديدة لمكتب دعم البعثة المتمثلة في دعم البعثة الجديدة لا يُتوقع أن تسفر عن أي تغيير ذي بال في الاحتياجات من الموارد، وسوف يجري استيعاب أي احتياجات إضافية ضمن الموارد القائمة.

١٤ - وعند الاستفسار عن التسلسل الإداري بشأن البعثة الجديدة، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب دعم البعثة سيظل كيانا منفصلا، محتفظا باسمه وبنيته وهويته بينما يُشكّل جزءا من الإطار العام للأمم المتحدة في الصومال. وسيكون مدير مكتب دعم البعثة هو نائب الممثل الخاص للأمين العام، وسيُقدّم تقارير إلى الممثل الخاص للأمين العام عن المسائل المتعلقة بدعم البعثة الجديدة، وسيكون جزءا من القيادة العليا للبعثة الجديدة. وفي المسائل المتعلقة بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، سوف يحافظ مدير مكتب دعم البعثة على التسلسل الإداري الحالي عن طريق إدارة الدعم الميداني. وتُشدّد اللجنة الاستشارية على أهمية احترام مختلف خطوط التسلسل الإداري، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُقدم شروحا بشأن هذه الترتيبات المتعلقة بتقديم التقارير في تقريره التالي للجمعية، وخصوصا فيما يتعلق بتأثيرها على المسائل المتصلة بالمساءلة.

١٥ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي ستتأثر إلى حد كبير بالمكاسب العسكرية التي حققتها قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في جميع أنحاء جنوب وسط الصومال، وبالتطورات السياسية التي أثمرت دستورا جديدا وبرلمانا ورئيسا جديدين مُنهيّة بذلك المرحلة الانتقالية. ولذا، فمن المتوقع أن تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي بتدعيم وجودها في جنوب وسط الصومال وتوسيع نطاقه، وستحتاج إلى مزيد من أماكن الإيواء الدائم من أجل الكتائب في مواقع مزارع القطاعات في بايدوا، وبيليت وين، وكيسمايو حيث يمكن أن تصبح عمليات البعثة أكثر ثباتا مع احتواء العناصر المناهضة للحكومة (انظر A/67/712، الفقرة ٦).

١٦ - وذكر الأمين العام أن مكتب دعم البعثة سوف يواصل برنامجه للتشديد، الذي سيشمل إقامة هياكل أساسية إضافية دائمة في مواقع العمليات الحرجة، وسيقوم المكتب أيضا بتوسيع قاعدته الرئيسية للدعم في مقديشو، فضلا عن المراكز اللوجستية الثلاثة للقطاعات في

كيسمايو وبيضوا وبلد وين لكفالة تقديم الدعم للبعثة في الوقت المقرر. وسيُهدى في برنامج تشييد المعسكرات بخطة نشر أفراد البعثة في جميع أنحاء جنوب وسط الصومال. وتشمل الميزانية المقترحة ثلاثة مشاريع بناء رئيسية تتجاوز قيمتها مليون دولار، هي: (أ) المرحلة الأولى وسيجري فيها تشييد معسكرات في القطاعات من ١ إلى ٤ لاستيعاب ثلاث كتائب، بتكلفة تقدر بمبلغ ١٥,٣ مليون دولار؛ (ب) بناء ثلاثة مراكز قطاعية في القطاعات من ٢ إلى ٤ بتكلفة تقدر بمبلغ ٣,٦ مليون دولار؛ (ج) تشغيل أسطول من معدات المحطات والمعدات الثقيلة عن طريق شركات تشغيل تتبع أطرافاً ثالثة بتكلفة تقدر بمبلغ ٢,١ مليون دولار على أساس عقد مبرم حالياً لتقديم خدمات مماثلة (انظر A/67/712، الفقرات من ٧ إلى ٩؛ وانظر أيضاً الفقرة ٣٥ أدناه).

١٧ - ويشير الأمين العام إلى أن دعم الخدمات الطبية لا يزال يمثل أولوية، وستكون هناك مرافق طبية من المستوى الثاني في القطاعات ١ و ٢ و ٣؛ ومن المستوى الأول المعزز في القطاع ٤. وسيواصل تشغيل خدمات الإحلاء الطبي الجوية التجارية القائمة (بالبطائرات الثابتة الجناحين والمروحيات على حد سواء) بمساعدة من المروحيات العسكرية في جميع أنحاء الصومال، للقيام بعمليات الإحلاء إلى المراكز القطاعية وإعادة إلى نيروبي، مع تقديم المكتب خدمات المستويين الثالث والرابع في كينيا وجنوب أفريقيا (A/67/712، الفقرة ١١).

١٨ - وفيما يتعلق بالموارد البشرية، يذكر الأمين العام أن احتياجات الدعم الموسع في جنوب وسط الصومال خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ سوف تقتضي من مكتب دعم البعثة نشر المزيد من الموارد البشرية في القطاعات ٢ و ٣ و ٤. وسيُألف هيكل المكتب من مقر في نيروبي، يركز على السياسات والإدارة المالية والتخطيط الاستراتيجي والمهام الإدارية؛ وقاعدة للدعم في مومباسا (مع توفير خدمات المركز من حيث التخزين الخلفي والتدريب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛ وهيئة العمليات في الصومال التي تدير الأنشطة المتعلقة بالتنفيذ والمجالات التكتيكية من العملية. ويعتزم المكتب أن يجعل من مقديشو قاعدته الرئيسية للوجستيات، الأمر الذي يتطلب نقل موارد من الموظفين من مومباسا إلى مقديشو. وإضافة إلى ذلك، ستُنقل المهام والموظفون إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي، أوغندا. ولذا، سيزيد وجود الموظفين في مقديشو وعنتبي، مع زيادة مقابلة في تخفيض وجودهم في نيروبي ومومباسا، وسيؤثر نشر المزيد من الموظفين في الصومال على التكاليف المرتبطة باستحقاقات المشقة والتنقل وبدل المخاطر. وبالنسبة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، يقترح زيادة مستوى ملاك الموظفين المدنيين في مكتب دعم البعثة بمقدار ٢٦ وظيفة من الوظائف الثابتة والمؤقتة (انظر A/67/712، الفقرات من ١٧ إلى ٢٤؛ وانظر أيضاً الفقرات من ٢٥ إلى ٣٣ أدناه).

باء - التعاون الإقليمي بين البعثات والشراكات

١٩ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سيواصل تقديم الدعم الإداري لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في مجالات الخدمات الإدارية والخدمات التقنية وإدارة الميزانية. ويعتزم المكتب أيضاً زيادة مستوى التعاون والمشاركة مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (انظر A/67/712، الفقرة ٣٠).

٢٠ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٣٣ من تقريره إلى إنشاء فريق كبار مسؤولي التنسيق والتخطيط في بعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم البعثة، الذي سيتولى اتخاذ القرارات وتقديم التوجيه على المستوى الاستراتيجي. ويعقد مدير مكتب دعم البعثة أيضاً اجتماعات منتظمة مع قيادات البلدان المساهمة بقوات ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ويشارك في اجتماعات بين الاتحاد الأفريقي ورؤساء قوات الدفاع من البلدان المساهمة بقوات ولجنة تنسيق العمليات العسكرية، فضلاً عن اجتماعات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، يستمر مكتب دعم البعثة بالعمل عن كثب مع الشركاء الثنائيين والمناخين، ويشارك في اجتماعات الفريق الرفيع المستوى المعني بالسياسات واجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري للصومال (انظر A/67/712، الفقرات ٣٤ إلى ٣٦).

جيم - الاحتياجات من الموارد

٢٢ - تبلغ الميزانية المقترحة لمكتب دعم البعثة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما قدره ٢٠٠ ٤٣٩ ٤٤٨ دولار، أي بزيادة قدرها ٢٠٠ ٥٣٤ ١١ دولار (أو ٢,٦ في المائة) بالقيمة الإجمالية، مقارنة بمخصصات الفترة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ التي بلغت ٩٠٥ ٤٣٦ دولار. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن زيادة الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ تبلغ ١٠٠ ٢٠٦ ١٤ دولار، إذا ما قورنت بالنفقات المتوقعة لفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ والبالغة ١٠٠ ٢٣٣ ٤٣٤ دولار (انظر الفقرة ١٢ أعلاه). وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف النشر المقرر لما عدده ٢٤١ موظفاً دولياً و ١٦٠ موظفاً وطنياً، لدعم القوام المأذون به والبالغ ١٩١ ١٧ فرداً من أفراد الوحدات العسكرية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، و ٢٦٠ ضابطاً من ضباط شرطة البعثة و ٢٨٠ فرداً من أفراد الشرطة المشكّلة.

٢٣ - ويرد تحليل للفروق في الفرع الثالث من الميزانية المقترحة. وتشمل الفروق الرئيسية في الموارد ما يلي:

(أ) زيادة الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٧٦٥ ١١ دولار)، وتعزى أساساً إلى ارتفاع تكاليف خدمات الصيانة، ولا سيما الخدمات الإدارية للمعسكر في مقديشو دعمًا لاحتياجات ٦ ٨٠٠ فرد من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي النظاميين والموظفين المدنيين، وارتفاع التكاليف المقدرة للوقود والزيوت ومواد التشحيم، التي تتعلق بصورة رئيسية بتشغيل وصيانة ١٠ مراكز لتوزيع الوقود بالمقارنة مع ستة مراكز في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ يقابلها جزئيًا انخفاض الاحتياجات إلى لوازم الصيانة، بسبب الاعتمادات المخصصة أثناء الفترة السابقة؛

(ب) زيادة الاحتياجات تحت بند النقل الجوي (٢٠٠ ٩٨٤ ٧ دولار)، وتعزى أساساً إلى معدات ولوازم الهياكل الأساسية للعمليات الجوية وارتفاع تكاليف استئجار الطائرات العمودية وتشغيلها، وزيادة الاعتماد المخصص للوقود والزيوت ومواد التشحيم؛

(ج) انخفاض الاحتياجات تحت بند الوحدات العسكرية (٧٠٠ ٩٩٢ ٦ دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى عدم نشر المعدات المملوكة للوحدات خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ لآته من المتوقع نشر جميع أفراد القوات العسكرية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمعدات المملوكة للوحدات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛

(د) انخفاض الاحتياجات تحت بند الخدمات الطبية (٥٠٠ ٧٩٤ ٤ دولار)، ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض العدد المتوقع من عمليات الإحلاء الطبي والعلاج في المستشفيات.

وبالإضافة إلى ذلك، تقترح الميزانية المقترحة زيادة مستوى الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة للموظفين المدنيين بما عدده ٢٦ وظيفة (انظر الفقرات ٢٥ إلى ٣٣ أدناه).

١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الفرق
أفراد الوحدات العسكرية للبعثة	١٧ ١٨١	١٧ ١٩١	١٠
ضباط شرطة البعثة	٢٧٠	٢٦٠	(١٠)
وحدات شرطة البعثة المشكلة	٢٨٠	٢٨٠	-
المجموع	١٧ ٧٣١	١٧ ٧٣١	-

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به للفترة.

٢٤ - تبلغ الاحتياجات التقديرية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما قدره ٥٠٠ ٨٥٠ ٩٨ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٢٠٠ ٣٧٤ دولار (أو ٢ في المائة)، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويُعزى التخفيض المقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بصورة رئيسية إلى الوحدات العسكرية على النحو المبين في الفقرة ٢٣ (ج) أعلاه.

٢ - الأفراد المدنيون

المفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ ^(أ)	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	الفرق
الموظفون الدوليون	٢٢٣	٢٤٠	١٧
الموظفون الوطنيون	١٥٢	١٦٠	٨
الوظائف المؤقتة	-	١	١
المجموع	٣٧٥	٤٠١	٢٦

(أ) تمثل أعلى مستوى قوام مأذون به للفترة.

٢٥ - وتبلغ الاحتياجات المقدرة للأفراد المدنيين للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما قدره ١٠٠ ٩٦٦ ٤٤ دولار، بزيادة قدرها ١٠٠ ٩٢٢ ٢ دولار (أو ٧ في المائة)، مقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويطبّق عامل شغور نسبته ١٥ في المائة على التقديرات المتعلقة بفئة الموظّفين الدوليين (مقابل ١٩,٧ في المائة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣)، و ١٥ في المائة لفئة الموظّفين الفنيين الوطنيين (مقارنة بنسبة ٢٩,٦ في المائة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣)، و ١٥ في المائة لفئة موظّفي الخدمة العامة الوطنيين (مقابل ١٥,٢ في المائة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣).

٢٦ - وتتصل الفروق بما يلي:

(أ) زيادة الاحتياجات تحت بند الموظّفين الدوليين (٥٠٠ ٦٨٢ ٢ دولار)، وتعزى أساساً إلى زيادة صافية قدرها ١٧ موظّفاً دولياً، تعكس التكاليف المرتبطة بنشر ٢٤٠ موظّفاً دولياً بعامل شغور يبلغ ١٥ في المائة؛

(ب) زيادة الاحتياجات تحت بند الموظّفين الوطنيين (٩٠٠ ٧٢ دولار)، وتعزى أساساً إلى زيادة صافية قدرها ثمانى وظائف، تعكس التكاليف المرتبطة بنشر ١٦٠ موظّفاً وطنياً بعامل شغور يبلغ ١٥ في المائة؛

(ج) زيادة الاحتياجات تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (١٦٦ ٧٠٠ دولار)، وهي ناجمة عن وظيفة واحدة برتبة ف-٤ للاضطلاع بمسؤوليات مرتبطة بمشروع أوموجا وبالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٧ - ويمثل مستوى ملاك الموظفين المقترح زيادة قدرها ٢٦ من الوظائف الثابتة والمؤقتة، بما في ذلك ما يلي: (أ) إنشاء ٢٠ وظيفة جديدة نظراً إلى نقل المهام الموجودة حالياً في إطار ميزانية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وفقاً للقرار ٢٤٦/٦٧ الذي وافقت فيه الجمعية العامة على نقل جميع المهام ذات الصلة من ميزانية المكتب؛ (ب) وإنشاء ثماني وظائف جديدة في قسم السلامة والأمن لتوفير حماية لصيقة للممثل الخاص للأمين العام للمكتب؛ (ج) وإلغاء وظيفة واحدة برتبة مد-١ نتيجة لإعادة الهيكلة داخل مكتب دعم البعثة؛ (د) وإلغاء وظيفتين من الخدمات التي يقدمها مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي نتيجة تدابير الكفاءة (انظر الفقرة ٤٠ أدناه)؛ (هـ) وإنشاء وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في مكتب دعم البعثة للاضطلاع بمسؤوليات مرتبطة بمشروع أوموجا وبالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن المقترح نقل ثماني وظائف من مكتب دعم البعثة إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي (انظر A/67/712، الفقرة ٢٤؛ وانظر أيضاً الفقرة ٤٠ أدناه). ويرد في وثيقة الميزانية بيان تفصيلي للتغييرات المقترحة في إطار كل عنصر (انظر A/67/712، الفقرات ٤١ إلى ٦٥).

٢٨ - ويُقترح أن يقوم مكتب دعم البعثة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بإعادة هيكلة ملاك الموظفين المدنيين ضمن ثلاثة عناصر هي: مكتب المدير، وعمليات الدعم في الصومال، وخدمات الإدارة الاستراتيجية. وستدمج مهام الخدمات الإدارية الحالية ضمن عمليات الدعم في الصومال وخدمات الإدارة الاستراتيجية، مما يؤدي إلى إلغاء وظيفة برتبة مد-١ في الخدمات الإدارية. وعلاوة على ذلك، سيزيد مكتب دعم البعثة عدد الموظفين في الصومال استجابة لتحسّن الحالة الأمنية في الميدان وملاك موظفي مقر قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو. وستتم هيكلة مكتب دعم البعثة حول مقر في نيروبي يقوم على ركيزتين، هما: مكتب المدير وخدمات الإدارة الاستراتيجية (انظر A/67/712، الفقرتان ٤١ و ٤٢).

٢٩ - ولدى استفسار اللجنة الاستشارية عن نقل الوظائف من المكتب السياسي، أبلغت أن الوظائف العشرين تشمل ما يلي: موظفاً أمن برتبة ف-٣؛ وموظف أمن من فئة الخدمة الميدانية؛ وثلاثة موظفي حماية من فئة الخدمة الميدانية؛ وثلاثة موظفي حماية شخصية من فئة الخدمة الميدانية؛ وأربعة موظفين وطنيين مساعدين في شؤون الأمن؛ وموظفان مساعدان لشؤون الاتصالات السلكية واللاسلكية من فئة الخدمة الميدانية؛ وثلاثة موظفين وطنيين مساعدين لشؤون تكنولوجيا المعلومات؛ وموظفان وطنيان مساعدان لشؤون الهندسة. وأبلغت اللجنة

أيضاً أن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة قد تحققت بنسبة ١٠ في المائة من خلال إدماج هياكل الدعم الإداري للمكتب السياسي ومكتب دعم البعثة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، لم يحقق إدماج هياكل الدعم الإداري وفورات فعلية. وتشجع اللجنة البعثة على استعراض إمكانيات تحقيق وفورات في هذا الصدد، وترحب بالمقترحات في هذا الشأن في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

٣٠ - وفي ما يتعلق بإنشاء ثماني وظائف جديدة في قسم السلامة والأمن، يقول الأمين العام إن بيئة العمل في الصومال عدائية ومتقلبة للغاية، ولذلك ستؤمن الحماية للصيقة لموظفين آخرين من المكتب السياسي ومكتب دعم البعثة عند الانتقال إلى أماكن غير آمنة. وتشير تقييمات المخاطر الأمنية إلى ضرورة زيادة الحماية للصيقة للممثل الخاص للأمين العام، في كل من كينيا والصومال. ويتألف فريق الحماية للصيقة حالياً من ستة موظفين للحماية الشخصية، الأمر الذي لا يتيح إلا حماية شخصية جزئية. وستتيح الوظائف الثمانية المنشأة توفير الحماية للصيقة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع (انظر A/67/712، الفقرات ٥٥ إلى ٦٠).

٣١ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن عمليات الحماية للصيقة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع تقدم للشخص محل الحماية وتستخدم في مواجهة خطر محدد. ووفقاً لمفهوم الحماية للصيقة، يكون لكل فريق حماية شخصية أربعة موظفين على الأقل لمرافقة الشخص محل الحماية في أي وقت. وسيدعم هؤلاء الموظفين، وكلهم من فئة الخدمة الميدانية، سائقون من فئة الخدمة الميدانية أو من فئة الخدمات العامة. وستدعو الحاجة إلى توفير فرق متعددة لتأمين الحماية على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، مما يؤدي إلى نشر ١٢ موظفاً على الأقل، دون احتساب السائقين وعناصر الدعم. وبالتالي، فقد أصبح واضحاً أن الفريق في الصومال سيضم ١٢ شخصاً، بالإضافة إلى المنسق ونائبه. ولما كان فريق الحماية للصيقة الحالي يتألف من ستة أشخاص، فمطلوبٌ بالتالي إنشاء ثماني وظائف إضافية.

٣٢ - وفي ما يتعلق بوظيفتي المنسق ونائبه، أبلغت اللجنة بأن تنسيق الحماية ينطوي على تنسيق وإدارة عملية حماية لصيقة واحدة أو أكثر، ويتولى ذلك موظف تنسيق حماية من الفئة الفنية يساعده موظف تنسيق حماية أقدم واحد أو أكثر من فئة الخدمة الميدانية. ونظراً لارتفاع وتيرة سفر الشخص محل الحماية وغياب المنسق بسبب دورة الراحة والاستجمام كل أربعة أسابيع، فمن اللازم توفير وظيفة نائب منسق لضمان الحماية في جميع الأوقات.

٣٣ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على التغييرات التي اقترحها الأمين العام في ملاك الموظفين.

٣ - التكاليف التشغيلية

(بدولارات الولايات المتحدة)

التكاليف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	التكاليف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	الفرق
٢٩٠ ٦٣٦ ٣٠٠	٣٠٤ ٦٢٢ ٦٠٠	٣١ ٩٨٦ ٣٠٠

٣٤ - تبلغ الاحتياجات التشغيلية التقديرية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ ما قدره ٣٠٤ ٦٢٢ ٦٠٠ دولار، بزيادة قدرها ٣١ ٩٨٦ ٣٠٠ دولار (أو ٤,٨ في المائة)، مقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية إلى زيادة الاحتياجات تحت بند المرافق والهياكل الأساسية والنقل الجوي، على النحو المفصل في الفقرة ٢٣ (أ) و (ب) أعلاه.

خدمات البناء

٣٥ - تتضمن الميزانية المقترحة طلب توفير مبلغ ٢٤ ٣٦٣ ٨٠٠ دولار لخدمات البناء، مما يمثل زيادة قدرها ١ ٣٠٣ ١٠٠ دولار (أو ٥,٧ في المائة) عن المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ البالغ ٢٣ ٠٦٠ ٧٠٠ دولار. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بمعدلات التنفيذ التالية تحت بند خدمات البناء: للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩، مبلغ ٤٠٠ ٤٥٢ ١٥٠ دولار مقابل اعتماد مخصص قدره ٤١ ٧٣٧ ٠٠٠ دولار (أو ٣٧ في المائة)؛ للفترة ٢٠١١/٢٠١٠، مبلغ ٣٠ ٥٩٣ ٣٦٢ دولار مقابل اعتماد مخصص قدره ٣٤ ٤٨٦ ٣٠٠ دولار (أو ٨٨,٧ في المائة)؛ للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، مبلغ ١٤ ٨١٢ ٦٠٠ دولار مقابل اعتماد مخصص قدره ٢٧ ٧٠٩ ٨٠٠ دولار (أو ٥٣,٥ في المائة)؛ للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ حتى نهاية آذار/مارس ٢٠١٣، مبلغ ٨,٦ ملايين دولار مقابل اعتماد مخصص قدره ٢٣ ٠٦٠ ٧٠٠ دولار (أو ٣٧,٣ في المائة). وفي هذا السياق، تشير اللجنة إلى ملاحظاتها السابقة بشأن وجوب الإشراف عن كثب على الجدول الزمني المزدحم للبناء، من أجل ضمان التنفيذ في أسرع وقت ممكن (انظر A/66/718/Add.19، الفقرة ٦٩). ومع الأخذ بعين الاعتبار معدل تنفيذ مشاريع البناء غير المتسق في مكتب دعم البعثة منذ عام ٢٠٠٩، والاتجاه إلى تخفيض استخدام

الموارد في إطار هذه الفئة من النفقات، توصي اللجنة الاستشارية بعدم منح الزيادة المطلوبة في الموارد المخصصة لخدمات البناء. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بإبقاء موارد خدمات البناء للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ على نفس المستوى الذي هي عليه في الفترة الحالية (٢٣ ٠٦٠ ٧٠٠ دولار). وإذا استلزم الأمر رصد موارد إضافية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ لخدمات البناء، فينبغي أن يورد ذلك في تقرير الأداء.

خدمات الصيانة

٣٦ - تحت بند خدمات الصيانة، طُلب مبلغ ١٦ ٣٢٢ ٦٠٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧ ٩٧٩ ٠٠٠ دولار (أو ٩٥,٦ في المائة) من المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ وقدره ٨ ٣٤٣ ٦٠٠ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن معدل التنفيذ كان منخفضاً نسبياً تحت بند خدمات الصيانة بسبب عملية الشراء الطويلة والصعوبة الجارية في إطار الاتفاقات طويلة الأجل للعمليات وخدمات الصيانة الخاصة بالمعسكر. وأبلغت اللجنة أيضاً أن من المتوقع الانتهاء من العملية بحلول نهاية الفترة الحالية، وستكون جميع الخدمات اللازمة متاحة لكل المرافق وفي القطاعات كافة. وتلاحظ اللجنة أن النفقات للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ تحت بند خدمات الصيانة بلغت ٢ ٣٥٥ ٤٠٠ دولار، مقابل المبلغ المخصص البالغ ٦ ٠٣٦ ٣٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً في استخدام الموارد بنسبة ٦١ في المائة. وأبلغت اللجنة أيضاً أنه حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بلغت النفقات للفترة الحالية تحت بند خدمات الصيانة ٣ ٧٣٢ ٣٠٠ دولار، مقابل المبلغ المخصص البالغ ٨ ٣٤٣ ٦٠٠ دولار (أو ٤٤,٧ في المائة). وإذا تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار انخفاض معدل التنفيذ خلال الفترتين المائتين السابقتين والحالية (حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)، فإنها توصي بعدم منح الزيادة المطلوبة في الموارد المخصصة لخدمات الصيانة. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالإبقاء على موارد خدمات الصيانة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ على نفس المستوى الذي هي عليه في الفترة الحالية (٢٣ ٠٦٠ ٧٠٠ دولار). وإذا استلزم الأمر رصد موارد إضافية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ لخدمات الصيانة، فينبغي أن يورد ذلك في تقرير الأداء.

الخبراء الاستشاريون

٣٧ - يرد في تقرير الأمين العام (A/67/712) طلب لتوفير مبلغ ٢ ٣٢٨ ٤٠٠ دولار لتغطية نفقات الخبراء الاستشاريين، مما يمثل زيادة قدرها ٨٦ ١٠٠ دولار (أو ٣,٨ في المائة)، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ البالغ ٢ ٢٤٢ ٣٠٠ دولار. وفي الفقرة ١٨ من التقرير، يذكر الأمين العام أنه نظراً للحالة الأمنية في الصومال، فمن

الضروري استخدام متعاقدين لتقديم الخدمات (الشركات التجارية والمتعاقدون الأفراد والخبراء الاستشاريون على حد سواء) من أجل تنفيذ الولاية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية استنادا إلى المعلومات المقدمة إليها أن النفقات بلغت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ تحت بند الخبراء الاستشاريين ٤٠٠ ٦١٠ دولار مقابل الاعتماد المخصص البالغ ٣٠٠ ٢٤٢ ٢٠٠ دولار. وفي هذا السياق، تشير اللجنة إلى ملاحظاتها السابقة بشأن استخدام مكتب دعم البعثة للخبراء الاستشاريين (انظر A/66/718/Add.19، الفقرة ٦٦).

٣٨ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن الخبراء الاستشاريين سيوفرون قدرة تكميلية طارئة لتدريب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في مجالات من بينها معدات خدمات المطاعم التي تعمل بالديزل، وصيانة المركبات والعمليات ذات الصلة، وتوصليح المركبات، وتخزين الوقود وتوزيعه، وتخزين حصص الإغاشة وتوزيعها، وكذلك سيجرون عمليات تفتيش لضمان الجودة. ولا يوجد لدى مكتب دعم البعثة عدد كاف من الموظفين لإجراء هذا التدريب، ولأسباب أمنية، لا يُسمح للمواطنين الصوماليين بالدخول إلى المواقع التكتيكية في بعثة الاتحاد الأفريقي بخلاف المعسكرات الدائمة. وعلاوة على ذلك، فإن توظيف القدرات الوطنية في القطاعات مرهون بوضع سياسة مشتركة لحكومة الصومال بشأن الصوماليين الذين يعملون في القطاعات. وبالنظر إلى معدل الاستخدام المنخفض في بند الخبراء الاستشاريين في الفترة الحالية، توصي اللجنة الاستشارية بعدم منح الزيادة المطلوبة في الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بالإبقاء على الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ على نفس المستوى الذي هي عليه في الفترة الحالية (٣٠٠ ٢٤٢ ٢٠٠ دولار). وإذا استلزم الأمر رصد موارد إضافية للاستشاريين في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، فينبغي أن يورد ذلك في تقرير الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع اللجنة مكتب دعم البعثة على زيادة استخدام القدرات الوطنية حيثما كان ذلك ممكنا.

الوقود

٣٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية استنادا إلى المعلومات المقدمة إليها حدوث زيادات في متوسط تكلفة الوحدة من الوقود تحت بند النقل البري (٦,٦ مليون لتر بمتوسط تكلفة وحدة قدره ١,٤٢ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بـ ٧,٤ مليون لتر بمتوسط تكلفة وحدة قدره ١,٤١ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣)؛ والنقل الجوي (٣,٨ مليون لتر بمتوسط تكلفة وحدة قدره ١,٨ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بـ ٤,٤ مليون لتر بمتوسط تكلفة وحدة قدره ١,٢ دولار للتر

الواحد في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣). وتوصي اللجنة الاستشارية في المفاوضات المقبلة مع الموردين، ولا سيما عندما تكون الأمم المتحدة قد زادت أنشطة الشراء، بضرورة بذل كل الجهود اللازمة للتفاوض على متوسط أقل لتكلفة الوحدة من الوقود.

خامسا - مسائل أخرى

مركز الخدمات الإقليمي، عنتبي

٤٠ - يشير الأمين العام في تقريره عن الميزانية المقترحة إلى اقتراح تعزيز مهام الشؤون المالية والموارد البشرية في مركز الخدمات الإقليمي في عنتبي خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، من أجل التوفيق بين عملية الخدمات المشتركة التي يقدمها المركز وبين نموذج نظام أوموجا وتنفيذ برنامج إنسبير، كجزء من زيادة تفويض السلطة إلى البعثات. ويُقترح نقل ثماني وظائف، تتألف من خمس وظائف من قسم الشؤون المالية، ووظيفتين من قسم الموارد البشرية، ووظيفة واحدة من دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مركز الخدمات الإقليمي. ويشير الأمين العام إلى أنه نتيجة للكفاءة المتحققة من الخدمات التي يقدمها المركز، يُقترح إلغاء وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة في قسم الشؤون المالية في مكتب دعم البعثة. وتبلغ حصة مكتب دعم البعثة من تكاليف مركز الخدمات الإقليمي ٣٠٠ ٩٤٣ ١ دولار (انظر A/67/712، الفقرات ٣١ و ٣٢ و ٦٥؛ وانظر أيضا الفقرة ٢٧ أعلاه).

إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

٤١ - يرد موجز لإجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة المتعلقة بالفترة ٢٠١٠/٢٠١١ (انظر A/66/5 (المجلد الثاني)، الفصل الثاني) في الفرع خامسا - جيم من تقرير الميزانية المقترحة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مكتب دعم البعثة قد نفذ توصيتين من توصيات مجلس مراجعي الحسابات السبع. وما زالت التوصيات الخمس المتبقية قيد التنفيذ على النحو التالي: (أ) أجرى مكتب دعم البعثة عدا فعليا للممتلكات المستهلكة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢؛ (ب) بدأ مكتب دعم البعثة استعراض جرد مخزون النشر الاستراتيجي لمعرفة مدى توافر الأصول اللازمة، والتزم باستخدام مخزون النشر الاستراتيجي كلما كان ذلك مفيدا اقتصاديا؛ (ج) أنشأ مكتب دعم البعثة آليات لرصد تقسيم منح العقود لمعالجة نقاط الضعف التي شابت الفترة السابقة، وتجنب حالات الأثر الرجعي؛ (د) يمثل مكتب دعم البعثة امتثالا تاما لسلطة الشراء المخولة له وفقا لدليل المشتريات والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة؛ (هـ) تشجع إدارة البعثة الموظفين

المعينين دولياً على استخدام استحقاقاتهم في اقتناء سيارات شخصية. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالتدابير التي اتخذها مكتب دعم البعثة حتى الآن لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، وهي على ثقة من أن التوصيات المتبقية سيتم تنفيذها في الوقت المناسب.

البرنامج البيئي

٤٢ - يشير الأمين العام إلى أن مكتب دعم البعثة حقق تقدماً في إطلاق برنامجه البيئي، الذي يستند إلى تقييم أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٠. ومن المقرر أن يبدأ جمع النفايات على مستوى المدينة في عام ٢٠١٣، كما أن من المقرر بدء عمليات مرافق فصل النفايات ومعالجتها في عام ٢٠١٣. وسيبدأ مقاولو مكتب دعم البعثة العمل في أحد مرافق مكبات الرماد في عام ٢٠١٣. وتجري معالجة جميع مياه الصرف الصحي من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب دعم البعثة بأنظمة الصرف الصحي التقليدية أو محطات متطورة لمعالجة مياه الصرف الصحي، مع عدم إطلاق النفايات السائلة في البيئة دون معالجة في أي موقع به معسكر دائم. ويذكر الأمين العام أيضاً أن مكتب دعم البعثة يبحث حالياً في خيارات تركيب أنظمة توليد الطاقة المراعية للبيئة (الطاقة الضوئية وطاقة الرياح) في مواقع المعسكرات الدائمة، للحد من استهلاك الوقود الأحفوري وتقليل بصمته الكربونية (انظر A/67/712، الفقرة ٢٩). وتشفي اللجنة الاستشارية على الجهود التي يبذلها مكتب دعم البعثة للحد من الأثر البيئي لعملياته، وتشجع البعثة على مواصلة تطوير أنظمة إدارة النفايات المراعية للبيئة وأنظمة توليد الطاقة.

سادساً - خاتمة

٤٣ - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأنشطة المباشرة الأخرى المتصلة بعملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تنشأ مستقبلاً للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في الفرع الخامس من تقرير أداء الميزانية (A/67/600). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٣٠٠ ٣٣٥ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وكذلك الإيرادات/التسويات الأخرى البالغة ٤٥٧ ٠٠٠ دولار عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٤٤ - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في الباب الرابع من الميزانية المقترحة (A/67/712). وتوصي اللجنة الاستشارية بما يلي:

(أ) اعتماد مبلغ ٤٣٩ ٠٧١ ٠٠٠ دولار خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

(ب) قسمة أنصبة مقررة بمبلغ ٤٣٩ ٠٧١ ٠٠٠ دولار بمعدل شهري قدره ٣٦ ٥٨٩ ٢٥٠ دولاراً إذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية الدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

الوثائق

- أداء الميزانية بشأن تمويل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/67/600)
- ميزانية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/67/712)
- تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2013/69)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/66/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/67/5 (Vol. II)، الفصل الثاني)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الملاحظات والتوصيات عن القضايا الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام (A/67/780)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن أداء ميزانية تمويل الدعم المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (A/66/718/Add.19)
- قرار الجمعية العامة ٣٠٦/٦٥ و ٢٨٠/٦٦ بشأن تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)
- قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣)